

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

د . أحمد جميل*

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في كثير من البلدان باختلاف درجة النمو فيها ، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه ، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية . ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان ، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة .

وعلى الرغم من توافق أساسي في الآراء بين الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية فائقة في عملية التنمية ، لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريفها مناسباً لها وفي تحديد معالمها وأشكالها ، ترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا القطاع بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

نحاول من خلال هذا البحث ، الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :
ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وما هو الدور الذي تؤديه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ .

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تناول المحاور التالية :

المحور الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني : سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها

* معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة .

المحور الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المحور الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع توضيح من جهة معالمها من التنظيمات الأخرى ومن جهة أخرى مجالات تدخلها ، تطرح نفسها كضرورة في مختلف الدول عند إعدادها لبرامج إنماء ومساعدة هذه المؤسسات .

1. صعوبات تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الحقيقة ثمة صعوبات كبيرة في وضع مفهوم واضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يكون مقبولا ويحظى بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع ، إذ أن الأمر ليس بالسهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة ومؤسسة أخرى ذات حجم كبير ، فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى ، هل هذه الحدود هي نفسها في كل الدول ؟ وهل هذه الحدود هي نفسها عند المقارنة بين مؤسسة تجارية ومؤسسة صناعية ؟ ، إذن هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي :

1.1.1. اختلاف درجة النمو :

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة ، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة ، وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية ، يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر ، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب ، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى .

2.1. اختلاف النشاط الاقتصادي :

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة

قطاعات رئيسية 1 :

- **قطاع أولي** : يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة ، كالزراعة والصيد واستخراج الخامات .

- **قطاع ثان** : يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل وإنتاج السلع .

- **قطاع ثالث** : يمثل قطاع الخدمات ، كالنقل والتوزيع والتأمين .

وباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلية المالية للمؤسسات ، فعند المقارنة بين المؤسسة الصناعية والمؤسسة التجارية تتضح الاختلافات ، فبينما تحتاج الأولى إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات . . . ، فإن الثانية عكس ذلك تحتاج إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع والحقوق ، لأن نشاطها يركز على عناصر دورة الاستغلال ، أما على مستوى التنظيم الداخلي فان طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط . . . ، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية ، الصغيرة والمتوسطة ، بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعدد تنظيمها ، مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة ، إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3.1. اختلاف فروع النشاط الاقتصادي .

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع ، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة ، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية ، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية . . . الخ وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه ، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم ، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة . فأمام اختلاف فروع النشاط يصعب إيجاد

تعريف موحد .

4.1. تعدد معايير التعريف

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها ، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات ، ففي بلجيكا مثلا ، هناك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا2، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس ، كمعيار عدد العمال حجم الاستثمارات ، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى .

يخلق تعدد المعايير صعوبات كبيرة في اختيار المناسب منها يقدر على وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليها .

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تفرد كل دولة بتعريف خاص بها يرتبط بدرجة نموها الاقتصادي ، والتعريف المقترح ، إما أن يكون قانونيا كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، أو إداريا كتعريف ألمانيا ، وهولندا ، وفيما يلي نورد بعض هذه التعاريف كما يلي :

1.2. تعريف الاتحاد الأوروبي :

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996 وتفسر مقدمة التوصيات ، السبب الذي من أجله وضع التعريف ، على سبيل المثال ، البرامج الموجهة ، والمعاملة التفضيلية ، وبرامج الإعانة والدعم الموجه ، وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يلخصه الجدول رقم (1) الموالي .

جدول (1) : تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1)

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	.	.
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

ويمكن اعتبار المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءً على معيار الموظفين ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة) بالإضافة إلى معيار الاستقلالية أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف على 25 % كحد أقصى .

تم تطبيق التعريف الذي اقترحه المفوضية بعد إدخال بعض التعديلات عليه من قبل غالبية الدول الأعضاء . على سبيل المثال ، تستخدم إيطاليا معايير الحجم والإيرادات الموازنة ولكنها تضيف بعدا خاصا للفرقة بين المشروع الصناعي والمشروع الخدمي ، والأخير تم تحديد الحد الأدنى للعاملين به بأقل من عشرين عاملا بالنسبة للمؤسسة الصغيرة ، وما بين واحد وعشرين إلى خمسة وتسعين عاملا للمشروع المتوسط . 3

2.2. تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا : (L' ANASE)

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا استخدم كل من بروتش وهيمينز التصنيف الأتني 4 المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان ، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي :

- من 1 إلى 10 عمال . . . مؤسسات عائلية وحرفية .
- من 10 إلى 49 عامل . . . مؤسسات صغيرة .
- من 49 إلى 99 عامل . . . مؤسسات متوسطة .
- أكثر من 100 عامل . . . مؤسسات كبيرة .

(1) المصدر : جميع الاقتباسات مأخوذة من وثيقة (توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996 بشأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة) ، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية ، لكسمبورج .

3.2. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة 5 لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها ، تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تشط في نطاقه وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلاً بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين كما هو مبين في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) : التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة (1)

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

4.2. تعريف وزارة الصناعة والتجارة البريطانية

تعرف وزارة الصناعة والتجارة البريطانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

مؤسسة صغيرة : إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل :

رقم أعمال أقل من 2.8 مليون جنيه إسترليني ، موازنة أقل من 1.4 مليون جنيه إسترليني وعمالة أقل من 50 موظفاً .

مؤسسة متوسطة : إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل :

رقم أعمال أقل من 11.2 مليون جنيه إسترليني ، موازنة أقل من 5.6 مليون جنيه إسترليني وعمالة أقل من 250 موظفاً .

(1) المصدر : من اعداد الباحث حسب ما جاء في :

Gross . H, Petite entreprise et grand marché, p 16

5.2. تعريف الجزائر :

على غرار مختلف دول العالم ، نسجل غياب تعريف واضح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، حيث كانت كل المحاولات التي تمت في هذا الشأن غير رسمية وعلى هامش اهتمام السلطات العمومية بهذا القطاع .

أول محاولة وهي تلك التي تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁶ حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاج ، مستقلة قانونيا ، تشغل أقل من 500 عامل ، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج ويتطلب لإنشائها استثمارات أقل من 10 مليون دج .

أما المحاولة الثانية فتقدمت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة - EDIL - بمناسبة الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁷ حيث يركز التعريف المقترح على المعيارين ، الكمين ، اليد العاملة ورقم الأعمال ، فتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسة التي تشغل أقل من 200 عامل ، وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج .

أما التعريف الثالث والمقترح أثناء الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية في إطار الدراسة التي تقدم بها السيد رابح محمد بلقاسم : تحت عنوان « عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي »⁸ بحيث يركز الباحث على أنها كل وحدة إنتاج و/أو وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسات خاصة أو مؤسسات عامة ، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية .

آخر محاولة كانت عن طريق المشرع الجزائري⁹ حيث صدر القانون رقم 18 - 01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر فحسب المادة الرابعة من القانون المشار إليه أنفا تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي ، تشغل من 1 إلى 250 شخص ، برقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج ،

أو أن إيراداتها السنوية اقل من 500 مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية. ونعني بمعايير الاستقلالية أن 25% من رأسمالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى.

المحور الثاني :

سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكالها

1. سمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدداً من السمات الخاصة التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وقد يكون من أهمها المرونة في مواجهة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر من المؤسسة الكبيرة التي تظل مثقله بعبء النفقات الثابتة المرتفعة. 10.

كما تتمتع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في خفض بعض عناصر التكلفة فيمكنها - على سبيل المثال - الاستعانة بالخبراء مقابل مكافآت دون الحاجة إلى تعيينهم بصورة دائمة كما يحدث في المؤسسة الكبيرة. 11.

ويمكن للمؤسسة الصغيرة أن تحقق تكاملاً متعدد الأشكال مع المؤسسات الكبيرة من خلال بعض المزايا الناجمة عن فصل الوظائف أو مراحل الإنتاج ذات الوفورات الكبيرة من خلال التخصص في بعض منها والعمل على نطاق اقتصادي مناسب. 12.

و إضافة لما سبق ذكره يمكن أن نوجز بعض السمات العامة والخاصة على النحو التالي :

1.1 السمات العامة للمنشآت الصغيرة 13.

تتميز المؤسسات الصغيرة عن الكبيرة بعدة سمات تجعلها أكثر ملائمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية أهمها ما يلي :

- إن سائها لا يحتاج إلى رأس مال كبير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما أن احتياجاتها من الأدوات ومستلزمات الإنتاج بسيطة نسبياً.
- غالباً ما تعتمد المؤسسات الصغيرة في إنتاجها بشكل أساسي على الخامات المحلية والموارد الطبيعية المتاحة داخل المجتمع المحلي.

- لا تحتاج هذه المؤسسات بالضرورة (باستثناء البعض منها) إلى العمالة الماهرة المدربة تدريباً عالياً مما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الزائدة أو الداخلة حديثاً إلى سوق العمل في المجتمع المحلي ، الأمر الذي يساعد على خلق كوادر فنية جديدة وتنمية مهارات قدامى العاملين في النشاط .
- لا تؤدي وجود المؤسسات الصغيرة دائماً إلى خلق منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة بل تعتبر في كثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة .
- وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل المخاطرة .
- القدرة على تغيير وتركيب القوى العاملة وسياسات الإنتاج والتسويق والتمويل ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد بما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية .
- السرعة والدقة والمرونة في اتخاذ القرارات بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة .

2.1.2. السمات الخاصة للمنشآت الصغيرة¹⁴ .

من أهمها ما يلي :

2.1.1.2. انخفاض مستويات معامل رأس المال

حيث تخصص المؤسسات الصغيرة وعلى وجه الخصوص الصناعية منها ، في عدد محدود من القطاعات ، مما يسمح لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض مستويات معامل (رأس المال/ العمل) نسبياً في المؤسسات الصناعية الصغيرة ، وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على استيعاب فائض العمالة ، كما أن استخدامها تكنولوجيا أقل تعقيداً أو أقل كثافة رأسمالية يقوم بتيسير عمليات التدريب ويؤدي إلى تخفيض نفقات وتكاليف الصيانة ومن ثم التقليل من مشكلات الأعطال في هذه المؤسسات .

2.1.1.2. العلاقة بين الملكية والإدارة

تشير هذه الخاصية إلى أن المؤسسات الصغيرة تكون أكثر جاذبية

لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم .

2. 1. 3. عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال المؤسسات

الصغيرة

وذلك إما لعدم تفضيل الأجانب لطرق ومجالات المؤسسات الصغيرة ، وإما لعدم تفضيل أصحاب المؤسسات لهذه المشاركة نظرا للطبيعة العائلية لها ، كما يرجع ضعف مشاركة رأس المال الأجنبي في مجال المؤسسات الصغيرة إلى أسباب أخرى كعدم نضج التنظيمات القانونية والمؤسسية لهذه المؤسسات ، ارتفاع درجة المخاطرة نظرا لصغر حجم رأس المال . . الخ .

2. أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع ، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ، هذه المعايير نجتمعها في النقاط التالية :

2 - 1 - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس

توجهها

من بين أهم هذه الأنواع نجد المؤسسات العائلية (المنزلية) ، المؤسسات التقليدية (traditionnelles) ، والمؤسسات المتطورة وشبه المتطورة . (modernes - Modernes et semi)

2.1.1.2 المؤسسات العائلية

يتميز هذا النوع بكون مكان إقامتها هو المنزل ، تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية ، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة .

2.1.2.2 المؤسسات التقليدية

يستخدم هذا النوع من المؤسسات العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى . أما ما يميزها عن المؤسسات العائلية كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل إذ تتخذ ورشة صغيرة .

2.1.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

يتجه هذا النوع إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها طبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية . وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى .

2.2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل ، بحيث نفرق بين نوعين هما المؤسسات المصنعية (La petite industrie usinière) والمؤسسات غير المصنعية (La petite industrie non usinière) وبالعودة إلي الجدول (3) الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل ، نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين ، بحيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 1 ، 2 ، 3 وهي مؤسسات غير مصنعية والفئات 6 ، 7 ، 8 وهي المؤسسات المصنعية بينما الفئتين 4 ، 5 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعية .

الجدول رقم (3) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل (1)

الإنتاج العائلي	النظام	الحرية	النظام المنزلي	الصناعي الورشة	نظام المصنع	نظام المصنع	نظام المصنع
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

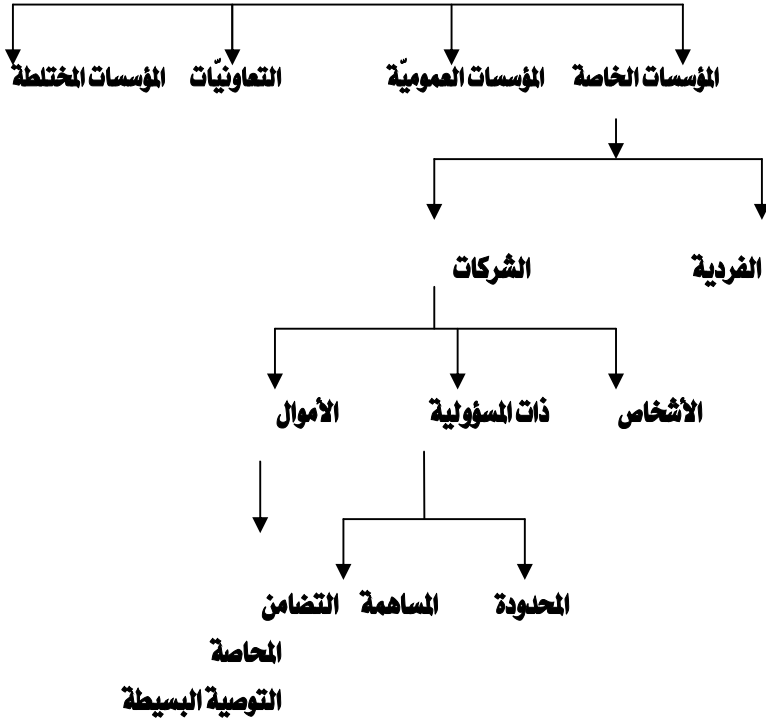
2 - 3 - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد ، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة ، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا وتسود أشكال الملكية العامة

(1) المصدر : E. STALEY & R. MORSE : La petite industrie moderne et le développement, Tome 1 , P. 23 .

والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات .

الشكل رقم (1) : الأصناف القانونية للمؤسسات¹



2 - 4 - تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية :

– مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية (مثل ، المنتجات الغذائية ، تحويل المنتجات الفلاحية ، منتجات الجلود والأحذية والنسيج . . . الخ) .

– مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة (مثل ، تحويل المعادن ، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية ، الصناعة الكيماوية والبلاستيك ، صناعة مواد البناء . . . الخ) .

مؤسسات إنتاج سلع التجهيز ، حيث تختص بإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ، وتصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل .

(1) المصدر : الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى القانون التجاري الجزائري .

5. 2 . المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المقاولات Les PMI Sous

traitantes

تعتبر المقاولات الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة ، وهو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية ، تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبيرة ، ومؤسسات أخرى مقاولات تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف وشروط التعاون . هذا وتتجسد عمليا مسألة التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة إما بصورة مباشرة (عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر ، وغالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تعمل على تلبية حاجيات المؤسسات الكبيرة من المنتجات والمكونات والخدمات) . أو بصورة غير مباشرة (حيث تتخصص المؤسسات الصغيرة في إنتاج معين في حدود إمكانياتها الإدارية والفنية ، وفي تلك النشاطات التي لا تدخلها المؤسسات الكبيرة .

هذا وتأخذ الصناعة الصغيرة والمتوسطة المقاولات أشكال عديدة من المقاولات الباطنية حددها **SALLEZ** . في ثلاثة أشكال أساسية هي 15 :

- تنفيذ الأشغال : يتمثل هذا النوع في إقدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولات على تنفيذ أشغال معينة لصالح جهة أخرى ، وذلك في وقت عمل محدد مسبقا .

- الإنتاج : تقوم المؤسسات الصناعية بإنتاج وصناعة قطع الغيار ، والمكونات ، وبعض الأدوات . . . حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية .

- تقديم الخدمات : تقدم المؤسسات الصغيرة العديد من الخدمات في شكل تعاون مع الغير حيث تقوم بالتكوين والبحث والدراسة والاستشارة الفنية والاقتصادية .

وقد تتحقق هذه الأشكال استنادا لطبيعة العلاقات التي تربط المؤسسات المقاولات بالمؤسسات المستفيدة من نشاط المقاولات الباطنية . وفي هذا الصدد نميز بين 16 :

أ) المقاولات الباطنية (de capacité) : يسمح فيها للمؤسسات

الكبيرة بمواجهة الطلب المتزايد ، عن طريق الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية جزء منه في فترات معينة فقط (حسب ظروف السوق) .

ب) المقالة المتخصصة (de spécialité) : يكون هذا النشاط مستقلا عن ظروف السوق ، عادة ما تلجأ المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات متخصصة لتنفيذ أشغال وإنجاز أعمال يصعب عليها تحقيقها داخليا .

المحور الثالث : مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مع تزايد الاهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة ظهرت فوائد المؤسسات ودورها الحيوي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية تقوم في هذا الجزء بسردها في فيما يلي :

1 . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانات المتواضعة التي تتوفر عليها¹⁷

ولقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل ، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة¹⁸

وحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE¹⁹ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية ، وأما في الدول النامية ، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة ، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها :

• النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل ، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات .

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال ، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة²⁰ ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل ، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992 ، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1980/1979 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1993/1992 .²¹

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين . ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم .

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية :

• منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية .

• اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير .

• تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن

خط إنتاج لأخر ومن سوق لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير .

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40 - 46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين .

4 . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي

- من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها تدفع عملية التنمية إلى الأمام . فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية ، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة .

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشه بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

خاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مهمة معقدة حيث أن هذه المؤسسات ليست مفهوما مطلقا ولكنها مفهوما نسبيا إذ أن معايير تعريف نطاق أو حجم الأعمال يختلف من دولة إلى أخرى ، فعلى سبيل المثال هناك من يعرفها على أساس الأصول الكلية أو حجم العمالة أو رقم المبيعات أو رأس المال المدفوع ، وهناك دول يختلف التعريف لديها باختلاف القطاعات ، كما أن الكثير من الدول

تستخدم أكثر من مؤشر في آن واحد .

هذا وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسمات خاصة تجعل منها المحرك لعجلة الاقتصاد ، يظهر ذلك من خلال المنتجات الوسيطة التي تمد بها كبار المؤسسات ، حتى تتمكن من تلبية حاجاتها من المنتجات والمكونات والخدمات سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وكل هذا يؤكد على الدور الحيوي الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كخلق مناصب الشغل ، جذب المخدرات وتحويلها إلى استثمارات ، وتنمية الصادرات . . . الخ .

الهوامش :

- 1/ _Gilles Bressy , Economie d'entreprise , éd SIREY 1990 p 56 .
- 2/ _La politique pour les PME dans la CEE , In Collection ISGP , Carrefour d'Echanges,1991, p91 .
- 3/ _ اليونيدو ، تحليل مقارنة لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى - الجزء الثالث : www.unido.org/doc/331152
- 4/ _Hull . G . S , La petite entreprise A L'ORDRE DU JOUR , éd L'Harmattan Paris 1987, p77 .
- 5/ _Gross . H, Petite entreprise et grand marché , . p 16 .
- 6/ _Ministre du l'industrie et de l'énergie, plan de développement de la PME 19741977 _ , 1972 , p14 .
- 7/ _EDIL, Activité Engineering et développement de la PMI en Algérie, In séminaire national sur la PMI en Algérie avril 1983 .
- 8/ _Tribune de développement , USEA , N° 8 , 1988 , p44
- 9/ _ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م .
- 10/ _Roland Arellano, Géraland d'Amboise & Yvon Gasse : Caractéristiques administratives et performance des PME dans un pays en développement, In Gestion 2000,N° 2, Avril _ Mai 1991, p 109 .
- 11/ _ مدحت كاظم القرشي ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، ص165 .
- 12/ _ محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1997 ، ص168 _ 170 .
- 13/ م ، ن .
- 14/ _ محمد فتحي صقر ، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي : الإشكالية وآفاق التنمية . القاهرة 18 _ 19 جانفي 2004 ، ص ، 25 _ 26 .
- 15/ _Sallez . A , Polarisation et sous _ traitance , conditions du développement régional , éd Eyrolles , Paris 1979 , p42 .

- 16/ _Chatain . J , Petites et moyennes entreprises l'heure du choix , éd sociales Paris 1975 , p106107 _
- 17/ _XAVIER . GREFFE : Les PME CREENT _ ELLE DES EMPLOS? ECONOMICA, PARIS 1984 . p910 _
- 18/ - صفوت عبد السلام عوض الله : اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ، دار النهضة العربية ، 1993 ، ص 41 .
- 19/ Organisation de coopération et de développement économique, perspectives de l'OCDE de sur les PME . PARIS 2000 .
- 20/ - صفوت عبد السلام عوض الله ، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .
- 21/ - فاطمة جلال محمد ، دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية - دراسة مقارنة مع إشارة خاصة للصناعات الصغيرة في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، 1994 ، ص 76 - 77 .